sipri

سيبري

الكتاب السنوي 2024

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

ملخص

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أو معهد سيبري SIPRI هو معهد دولي مستقل مخصص للبحث في قضايا الصراع والتسلح والحد من الأسلحة ونزع السلاح. تأسس المعهد عام 1966، ويقدم البيانات والتحليلات والتوصيات، بناءً على مصادر مفتوحة، لصانعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والجمهور المهتم.

كتاب سيبري السنوي

يقدم **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2024** مجموعةً من البيانات الأصلية في مجالات مثل الإنفاق العسكري العالمي، ونقل الأسلحة الدولية، وإنتاج الأسلحة، والقدرات النووية، والصراعات المسلحة وعمليات السلام المتعددة الأطراف مع تحليل متطور للجوانب المهمة للحد من الأسلحة والسلام والأمن الدولي.

تمّ إنتاج هذه الترجمة بالشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية. نرجو الرجوع إلى النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية في حال وجود أيّ تفاوت.

يلخص هذا الكتيب محتويات **كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2024** ويقدم عينات من البيانات والتحليلات الواردة فيه.

فهرس المحتويات

1. المقدمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2023 1

الجزء الأول: الصراع المسلح وإدارة الصراع في عام 2023

2. الاتجاهات في النزاعات المسلحة 2
3. عمليات السلام المتعددة الأطراف 4
4. قضايا موضوعية في النزاعات المسلحة 6

الجزء الثاني: الإنفاق العسكري والتسليح في عام 2023

5. الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة 8
6. عمليات النقل الدولية للأسلحة 10
7. القدرات النووية العالمية 12

الجزء الثالث: منع الانتشار وضبط الأسلحة ونزع السلاح في عام 2023

8. نزع السلاح النووي والحدّ منه ومنع انتشاره 14
9. التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية 16
10. ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة 17
11. الحوكمة الدولية لتنظيم الذكاء الإصطناعي والفضاء والعالم الرقمي 18
12. الاستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة 20

المرفقات 22

© SIPRI 2024

1 ـ المقدمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2023

دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري)

استمر الأمن العالمي خلال عام 2023 بالتدهور والتفاقم السريع، كما كان عليه على مدار العقد الماضي. إذ شهدنا نشوب حروب في كل من غزة، ميانمار، السودان وأوكرانيا؛ كما ارتفع الإنفاق العسكري للعام التاسع على التوالي إلى أعلى مستوى له على مر التاريخ؛ واستمر الاضطراب البيئي حيث ارتفعت الحرارة خلال عام 2023 إلى مستويات قياسية فاقت كل المستويات المسجلة خلال الـ 174 عاماً الماضية. كما أن الاستقرار الدولي يرزح تحت الضغوط المتزايدة إزاء تصاعد حدة المواجهة بين القوى الكبرى. ونتيجة لذلك، فإن المشروع الكامل لمراقبة الأسلحة النووية الذي استمر لستة عقود متوالية بات معرضًا للخطر.

النظام الدولي والفوضى

تشكّل النظام الدولي الحالي إلى حد كبير في أواخر الأربعينات من القرن الماضي، عقب الحرب العالمية الثانية، عندما كانت العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال مستعمرات خاضعة لسيطرة بعض القوى الأوروبية الآخذة بالتهاوي. تغير العالم، ورغم تطور النظام الدولي خلال ذلك الوقت، فإنه يتميز بقابليته للتغير المستمر. إذ تدور الخلافات حول شكل النظام الدولي حول العلاقة بين شرعية اللوائح والمعايير وتوزيع القوى.

يشتمل النظام الدولي على مبادئ تهدف إلى حوكمة وتقييد النزاعات المسلحة، ولكن فعالية تنفيذها تضعف بفعل الإنقسام والتنافس بين القوى الكبرى، عدا عن هيكلية العديد من النزاعات الحالية وعمق جذورها، فضلًا عن القرارات التي تتخذها الحكومات والإدارات الرئيسية وصناع القرار.

يهدف نظام الأمم المتحدة إلى توفير إطار للنظام الدولي، لكنها منظمة قائمة على المعايير، وهنا نجد عدم التناسق في الأداء ـ كما في رد الغرب على أفعال إسرائيل في غزة مقارنة بالإدانة الواضحة لعدوان روسيا على أوكرانيا – وهذا ما يسبب مشكلة. إذ تعتمد فعالية المؤسسات الدولية والقانون الدولي الإنساني على التوافق في القضايا المعيارية، وعندما يضمحل هذا التوافق، تتضاءل فعالية الآليات.

تطوير أسس التعاون

لن تحل أزمة النظام الدولي بسهولة أو بسرعة. من المُسلّم به أن أزمة المناخ تتطلب تعاونًا واسع النطاق على الرغم من تباين المساهمات. الأزمة البيئية تقدم فرصًا للتعاون بقدر ما تطرحه من مخاطر في حالة عدم المعالجة. فخطر ظهور أوبئة جديدة هي قضية أخرى تتطلب عملًا مشتركًا عاجلاً، بغض النظر عن القضايا الأخرى التي تفرق بين الأعضاء البارزين. قضية أخرى ذات مصالح مشتركة عميقة وهي التجارة وحرية الملاحة. من خلال الإعتراف بأن التعاون هو العنصر الرئيسي للأمن، يمكن تطوير أسس التعاون في جميع هذه القضايا، والعثور على طريقة لتطوير النظام الدولي لمواجهة تحديات اليوم. ●

2 ـ الاتجاهات في النزاعات المسلحة

على الرغم من أن عدد الدول التي تشهد نزاعات مسلحة انخفض من 55 دولة في عام 2022 إلى 52 دولة في عام 2023، إلا أن عدد الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم ارتفع من 153,100 في عام 2022 إلى 170,700 في عام 2023 ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 2019. في عام 2023، كانت هناك أربعة نزاعات مسلحة كبرى مصنفة كحروب (أي نزاعات تخطت فيها حصيلة الوفيات 10,000 خلال سنة)، أي أنه اندلعت حرب إضافية على تلك المندلعة في عام 2022: حروب أهلية في ميانمار والسودان، وحرب فلسطين ـ إسرائيل وحرب روسيا ـ أوكرانيا. كما ارتفع عدد النزاعات المسلحة العنيفة (أي النزاعات التي تتراوح فيها حصيلة الوفيات بين 1,000 و9,999) من 17 في عام 2022 إلى 20 في عام 2023.

أوروبا

استمرت الحرب الروسية ـ الأوكرانية على مدار عام 2023 مكلفة الطرفين خسائر كبيرة، ولو أن الجبهة في شرق وجنوب أوكرانيا لم تتغير كثيرًا بحلول نهاية العام. استمرت الهجمات الجوية الروسية وبدأت أوكرانيا في الرد بالمثل، على الرغم من عدم التساوي في الحجم. سعى كل من الطرفين للحصول على ذخائر وأسلحة من حلفائهما. لم تكن هناك محادثات سلام رسمية بين روسيا وأوكرانيا خلال العام، وكان النجاح الدبلوماسي الملحوظ الوحيد ـ مبادرة البحر الأسود للحبوب في عام 2022 – الذي بدأ يتراجع خلال العام 2023. كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس مذكرات اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومسؤول روسي آخر بسبب دورهما في ترحيل الأطفال الأوكرانيين.

مقابل الجمود في أوكرانيا، تمكنت أذربيجان في أيلول/سبتمبر 2023 من تحقيق انتصار حاسم في نزاعها الطويل مع أرمينيا بشأن ناغورنو كاراباخ.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كان هناك اضطراب كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حتى قبل مباغتة حماس لإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. استمرت النزاعات المسلحة العنيفة في كل من العراق وسوريا واليمن على مدار العام. كانت التقديرات

النزاعات المسلحة حسب عدد الوفيات المقدرة المرتبطة بالصراع خلال سنة 2023

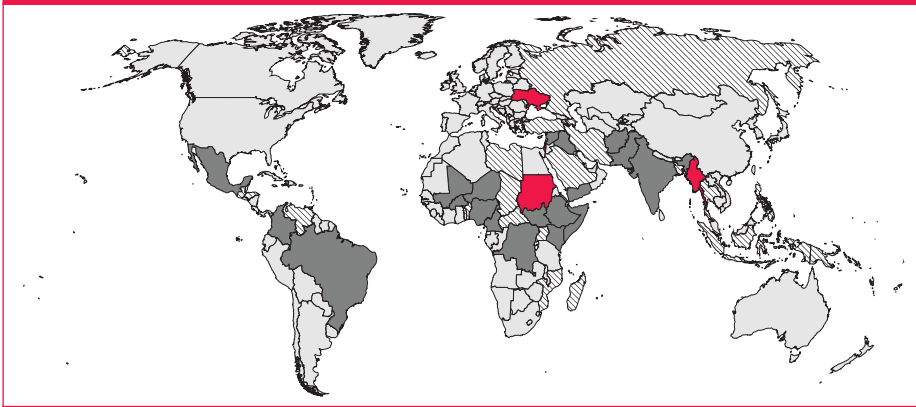

نزاعات مسلحة خفيفة — أوقعت ما بين 25 ـ 999 حالة وفاة عام 2023

نزاعات مسلحة عنيفة — أوقعت ما بين 1000 ـ 9999 حالة وفاة عام 2023

نزاعات مسلحة كبرى — أوقعت 10,000 حالة وفاة أو أكثر عام 2023

ملاحظة: الحدود المستخدمة في الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

العامة لعدد الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023 أكثر من ضعف التقديرات لعام 2022 (16,900)، ولكنها كانت لا تزال أقل من نصف التقديرات لعام 2018 (75,400).

ردت إسرائيل على أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر – التي خلّفت أكثر من 1000 قتيل مدني وأكثر من 350 جنديًا وشرطيًا إسرائيليًا، واختطاف حوالي 240 رهينة ـ بإعلان الحرب لأول مرة منذ عام 1973. بحلول نهاية العام، قُتل أكثر من 22,000 فلسطيني في الضربات الجوية أو العمليات البرية التي نفذتها إسرائيل، وحذر خبراء دوليون من تزايد خطر المجاعة. في كانون الأول/ديسمبر، طالبت جنوب أفريقيا محكمة العدل الدولية التعامل مع إسرائيل على أنها ترتكب إبادة جماعية في غزة.

زادت الحرب كثيرًا من حدة التوترات التي كانت بالفعل تؤرق المنطقة. على سبيل المثال، بدأت قوات الحوثيين في اليمن في مهاجمة الشحن التجاري في البحر الأحمر لدعم الفلسطينيين، مما دفع القوى الغربية إلى إرسال سفن حربية إلى المنطقة لمواجهة التهديد.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي شهدت أكبر عدد من النزاعات المسلحة، على الرغم من أن العديد منها كانت نزاعات خفيفة (أي أقل من 1000 حالة وفاة)، وكانت مستويات العنف تتذبذب بشكل كبير. أما عديد البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة عنيفة فشهدت تراجعًا في حصيلة الوفيات الناجمة عن هذه النزاعات، بما في ذلك كلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا وجنوب السودان. وفي المقابل، كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات الوفيات الناجمة عن النزاعات في أماكن أخرى، بما في ذلك السودان (537+ في المئة مقارنة بعام 2022)، وبوركينا فاسو (100+ في المئة)، والصومال (28+ في المئة). اندلعت المعارك في السودان في 15 نيسان/أبريل 2023 بين قيادات عسكرية متنافسة، مما أدى إلى أزمة إنسانية وتسبب في حرب أهلية شاملة. أما في الساحل، فشهد النيجير انقلاب عسكري وأصدرت مالي قرارًا بطرد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مما زاد من حدة التوترات الإقليمية.

القارتان الأمريكتان، وآسيا وأوقيانوسيا

القارتان الأمريكتان هما الوحيدتان اللتان لم تشهدا نزاعات مسلحة كبرى في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023. أما البلدان اللذان شهدا أعلى عدد من الوفيات الناجمة عن النزاعات المسحلة ـ البرازيل والمكسيك – فقد عانيا بشكل رئيسي من العنف الإجرامي بدلاً من العنف السياسي خلال العام 2023. كما ارتفع العنف المرتبط بالعصابات الإجرامية أيضًا بشكل كبير في هايتي خلال العام 2023.

على الرغم من الحرب الأهلية المستمرة في ميانمار، إلا أن معدل الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة في آسيا وأوقيانوسيا تقلص بأكثر من النصف بين الأعوام 2021 و2023. يعود ذلك جزئياً إلى استمرار التراجع في حصيلة الوفيات الناجمة عن النزاعات في أفغانستان بعد عودة طالبان إلى السلطة في عام 2021.

عمليات السلام

كانت الفرص لعمليات السلام أو التسويات محدودة في العام 2023. ففي اليمن، حاولت الأمم المتحدة العام إعادة إحياء الهدنة بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وبحلول نهاية العام 2023، تعهد كلا الطرفين بوضع خريطة طريق لهدنة جديدة. في إثيوبيا، التزمت الحكومة والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بالعمل على الهدنة التي تم التوصل إليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بدعم من بعثة صغيرة أرسلها الإتحاد الأفريقي لمراقبة الوضع. وفي الوقت نفسه، في كولومبيا، أحرزت الحكومة تقدمًا في مبادرة سلام مع عدة مجموعات مسلحة. ●

3 ـ عمليات السلام المتعددة الأطراف

أبرمت 63 عملية سلام خلال العام 2023، أي بتراجع عملية واحدة عن العام السابق. بدأت ثلاث عمليات في عام 2023: بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في أرمينيا (EUMA)؛ بعثة الشراكة التابعة للإتحاد الأوروبي (EUPM)؛ وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (SAMIDRC). كما انتهت أربع عمليات سلام في العام 2023: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الإستقرار في مالي (MINUSMA)؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الإنتقالية في السودان (UNITAMS)؛ والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية (EACRF-DRC)؛ وبعثة المراقبين العسكريين للاتحاد الإفريقي في جمهورية إفريقيا الوسطى (MOUACA).

انخفض عديد العناصر المنتشرين في عمليات السلام المتعددة الأطراف عالميًا بنسبة 13 في المئة خلال العام 2023، حيث انخفض من 114,984 في كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 100,568 في كانون الأول/ديسمبر 2023. وكان هذا العام قد شهد أكبر نسبة انخفاض سنوي في عديد العناصر المنتشرين الذي إنحدر إلى أدنى مستوياته على الإطلاق خلال العقد الممتد من عام 2014 إلى عام 2023. يرجع هذا الإنخفاض خلال العام 2023 بشكل رئيسي إلى تقليص العناصر المنتشرين في جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة التي ينتشر فيها أكثرية عناصر حفظ السلام.

ظلت الأمم المتحدة هي الهيئة الرئيسية المنظمة لعمليات السلام المتعددة الأطراف، حيث أشرفت على حوالي ثلثي جميع العمليات ومثّل عناصرها حوالي 67 في المئة من إجمالي العناصر المنتشرين حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع ذلك، فإن معظم العمليات السلام المتعددة الأطراف تنفذ من قبل المنظمات الإقليمية والتحالفات، التي أبرمت 38 عملية سلام خلال العام 2023 – أي نفس عديد العمليات خلال العام 2022. وقامت الإئتلافات الدولية بإبرام خمس عمليات سلام في العام 2023، أي بإنخفاض عملية واحدة عن العام 2022. إضافة إلى ذلك، تم إبرام عدة مفاوضات في العام 2023 بهدف المساهمة في الأمن والإستقرار ولم يصنفها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام كعمليات سلام متعددة الأطراف.

عدد عمليات السلام المتعددة الأطراف، حسب نوع المنظمة المنفذة 2014 - 2023

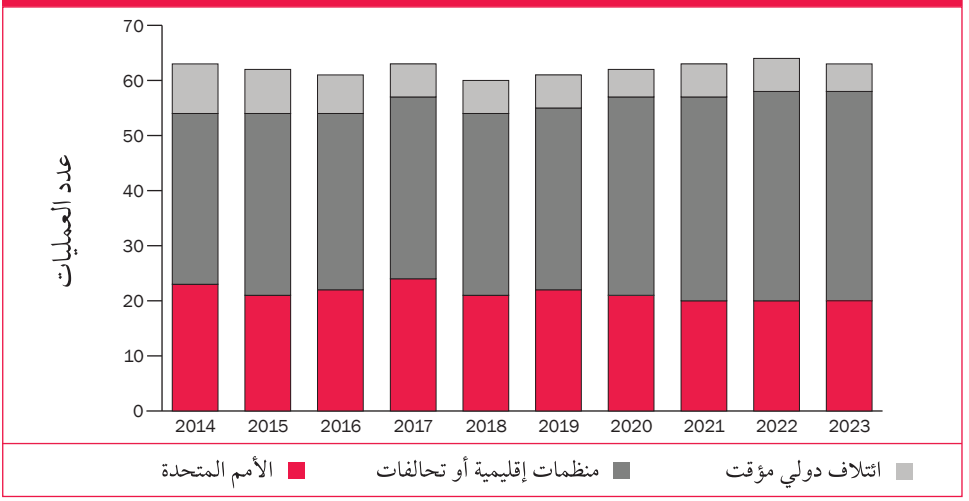

عدد عمليات السلام المتعددة الأطراف والعناصر المنتشرين حسب المنطقة ونوع المنظمة، 2023

المنظمة الراعية	القارتين الأمريكيتين	آسيا وأوقيانوسيا	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	العالم
العمليات	**3**	**3**	**19**	**14**	**24**	**63**
الأمم المتحدة	2	2	2	7	7	20
منظمات إقليمية أو تحالفات	1	0	14	6	17	38
ائتلاف دولي مؤقت	0	1	3	1	0	5
العناصر	**377**	**321**	**9 215**	**14 283**	**76 372**	**100 568**
الأمم المتحدة	357	311	1 016	12 433	53 526	67 643
منظمات إقليمية أو تحالفات	20	. .	7 059	684	22 846	30 609
ائتلاف دولي مؤقت	. .	10	1 140	1 166	. .	2 316

. . لا ينطبق

ملاحظة: عدد العمليات النشطة تغطي عام 2023 بما في ذلك العمليات المغلقة خلال العام.

أما عديد العناصر فهو اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

خلال العام 2023، لقي 45 موظفًا دوليًا و15 موظفًا محليًا حتفهم أثناء خدمتهم في العمليات السلمية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، أي إنخفاض بمقدار 41 حالة وفاة مقارنة بالعام 2022، وأدنى عدد من الوفيات بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في العقد الممتد من الأعوام 2014 إلى 2023.

التفاوت في أرضية عمليات السلام المتعددة الأطراف

في العام 2023، ظلت عمليات السلام المتعددة الأطراف مرهونة بثلاثة اتجاهات رئيسية. أولاً، استمر التوتر الجيوسياسي في التأثير على التوافق السياسي في إدارة النزاعات المسلحة. حيث كان من الصعب التوصل إلى توافق حول عمليات جديدة أو تعديل تكليفات عمليات حالية، سواء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو في مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي. ثانياً، تزايد الإستياء على الصعيد الوطني من العمليات السلمية القائمة، مما دفع إلى إجراء الدول المضيفة نقاشًا حول فعاليتها وقيمتها. ثالثاً، شهدت السنوات القليلة الماضية تحولاً بعيداً عن العمليات التي تقودها الأمم المتحدة وزيادة في عديد العمليات التي تنفذها المنظمات الإقليمية.

تشير هذه الإتجاهات إلى أربع تطورات مرتقبة في المستقبل. أولاً، إنقسام وعدم توافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمنتديات الإقليمية يعيق عملية قيام المجتمع الدولي بتدابير مناسبة لإدارة النزاعات. ثانياً، زيادة الإعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والإئتلافات في إدارة النزاعات، كبديل عن عمليات السلام المتعددة الأطراف، مما يشير إلى تشظي عميلة الإدارة السليمة للنزاعات. ثالثاً، يبدو أن عملية إتخاذ القرارات وإدارة النزاعات يتجه نحو انعدام المأسسة، أي أنها تتم بشكل متزايد خارج الأطر الهيكلية. رابعاً، يبدو أن الجهود المبذولة متوجهة نحو مزيد من التسلّح والحفاظ على الأمن والسلام. هذه التطورات لديها القدرة على التأثير بشكل كبير على أرضية عمليات السلام المتعددة الأطراف. ●

4 ـ قضايا موضوعية في النزاعات المسلحة

غالباً ما تتميز النزاعات المسلحة بكونها معقدة، حيث تشتمل على مشاركة عدة مجموعات مسلحة وقوات بالوكالة بتكليف من القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين. من أبرز الأدوار المعقدة في العام 2023: دور مجموعة فاغنر وشركات الأمن والعسكرية الخاصة الروسية الأخرى في النزاعات المسلحة؛ وانعدام الأمن الغذائي كنتيجة وكمسبب للنزاعات المسلحة؛ والروابط بين تغير المناخ والنزاعات وغياب الأمن في اليمن.

مجموعة فاغنر

أحد السمات الرئيسية للنزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة هو النمو السريع العالمي لشركات الأمن والعسكرية الخاصة (PMSCs). إذ تغيّرت أحوال مجموعة فاغنر، وهي شركة روسية خاصة بارزة تقدم خدمات أمنية وعسكرية وذات صلات واضحة بالحكومة الروسية، بشكل دراماتيكي خلال عام 2023. إذ حققت فاغنر نجاحات كبيرة في ساحات المعركة في أوكرانيا في مطلع العام ولو بتكلفة بشرية عالية. إذ أرسلت أعدادًا كبيرة من المحكوم عليهم كمجندين للقتال في معارك شرسة على الجبهة الأمامية. وفي حزيران/يونيو 2023، قامت الحكومة الروسية بتشكيل الوحدات غير المنتظمة والمتطوعة، بما في ذلك تلك المرتبطة بمجموعة فاغنر، وإشراكها في حرب أوكرانيا مع إخضاعها لإشراف وزارة الدفاع. رفض رئيس فاغنر، يفغيني بريغوجين، الإمتثال للأمر وشجع على اندلاع تمرّد مسلّح قصير الأمد في نهاية حزيران/يونيو، وهو أول تمرّد مسلّح في روسيا منذ ثلاثة عقود.

في 24 حزيران/يونيو، تراجعت قوات فاغنر مع آلياتها من ساحة المعركة في أوكرانيا وتقدمت نحو روسيا على محورين: المحور الأول باتجاه مدينة روستوف على الدون ومحور آخر باتجاه موسكو. تم إحباط التمرد بسرعة بعد التوصل إلى اتفاق لنقل بريغوجين وموظفيه إلى بيلاروسيا المجاورة. ومع ذلك، لقي بريغوجين حتفه خلال شهرين فقط، حيث قتل في انفجار على متن طائرته الخاصة. اتخذت الدولة الروسية بعد ذلك خطوات أكثر حزمًا للسيطرة على الأنشطة العسكرية لمجموعة فاغنر.

في محاولة للحد من التأثير العالمي المتزايد لمجموعة فاغنر، في عام 2023، فرض الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مزيدًا من العقوبات القاهرة التي تستهدف الشخصيات الرئيسية للمجموعة والكيانات المرتبطة بها.

انعدام الأمن الغذائي

يشكل الرابط بين الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة وعمليات السلام قضية عالمية حرجة، وهناك ثلاث نزاعات بشكل خاص ذات تأثير ملموس على مستويات الأمن الغذائي العالمي في عام 2023: حرب روسيا ـ أوكرانيا، والحرب الأهلية في السودان، وحرب إسرائيل ـ حماس.

لا تزال الحرب في أوكرانيا تعيق الإنتاج الزراعي وتؤثر على إمدادات الغذاء العالمية. ومع ذلك، على الرغم من انسحاب روسيا من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في تموز/يوليو 2023، فإن الشبكات اللوجستية البديلة وممرات الشحن مكنّت من نقل بعض صادرات المنتجات الزراعية الأوكرانية إلى مستويات ما قبل الإجتياح الروسي بحلول نهاية 2023.

شهد السودان ارتفاعًا حادًا في أزمة انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2023، نتيجة النزاعات المسلحة والتدهور الإقتصادي وتضخم أسعار الغذاء، إضافة إلى تراجع كبير في المساعدات. بالإضافة إلى ذلك، كان اللاجئين من الحرب الأهلية أثر على الأمن الغذائي في بلدان أخرى مثل جنوب السودان.

أما حرب إسرائيل-حماس، فقد تسببت في أضرار واسعة النطاق على نظم الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث باتت المجاعة تهدد قطاع غزة.

نشاط مجموعة فاغنر في أفريقيا

في بداية عام 2023، كانت شركة فاغنر قد نشرت آلافًا من عناصرها في أفريقيا، وذلك لتقديم المساعدة العسكرية للأنظمة التي تواجه مجموعات متمردة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، بالإضافة إلى أمراء الحرب أو ميليشيات منخرطة في حروب أهلية في كلّ من ليبيا والسودان. تمكنت فاغنر من الوصول إلى موارد طبيعية ذات قيمة عالية في كلّ من تلك البلدان. ولكن بحلول نهاية العام، بدأت شهرة فاغنر في أفريقيا في الإنحسار نتيجة إنشاء «فيلق أفريقيا» كوسيلة لضمان التفاعل الروسي مع أفريقيا، وتكليف شركات أمنية وعسكرية أخرى ببعض نشاطات فاغنر على القارة.

بينما تفاقمت أزمة الأمن الغذائي عالميًا خلال العام 2023، فقد انخفض عديد الأشخاص الذين يواجهون قضايا تتعلق بالأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية، على الرغم من تدهور وضع بعض الدول في تلك المنطقة خلال العام، مثل هايتي. يمكن أن يُعزى ذلك التحسن العام في أزمة الأمن الغذائي في المنطقة إلى تطوير سوق العمل الإيجابي وسياسات الحماية الإجتماعية الفعالة. ومع ذلك، فإن تزايد مستويات العنف في أمريكا اللاتينية تهدد هذا الإنجاز. من غاية الأهمية تعزيز نظم الأمن الغذائي وجعلها أكثر عدالة واستدامة، وذلك من خلال الحد من التدهور البيئي واتخاذ إجراءات لمكافحة التغير المناخي.

الأزمة المناخية وتأثيرها على الأمن في اليمن

تستمر الأزمة المناخية في فرض تأثيرها على الأمن والسلام في بعض البلدان، خاصة تلك الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات مثل اليمن. فقد فاقمت الحرب الأهلية في اليمن من ضعف القدرة الإجتماعية والإقتصادية لسكان البلاد، بينما أسهم التغير المناخي في تفاقم مخاطر الجفاف والفيضانات التي أثرت سلبًا على الإنتاج الزراعي. إذ ازدادت أزمة الأمن الغذائي خلال العام 2023، حيث بات يعاني حوالى 17 مليون شخص، أي أكثر من 53 في المئة من السكان، من نقص حاد في الأمن الغذائي خلال العام. أدت التحديات الإجتماعية والإقتصادية المتفاقمة بسبب التغير المناخي والنزاع المسلح إلى نقص في الأمن الغذائي وولدت تأثيرات غير متوازنة على النساء في اليمن.

استمرار النزاعات المسلحة كان سببًا رئيسيًا في تشريد اليمنيين خلال العام 2023، بينما فاقمت حدة الأزمة المناخية من ضعف قدرة السكان المشردين. فقد ساهم التغير المناخي في زيادة حدة النزاعات حول الموارد الأرضية والمائية الحيوية: ففي عام 2023، استمرت الأطراف المتنازعة في استهداف البنية التحتية المائية لفرض سيطرتها على السكان المحليين في الأراضي المتنازع عليها، من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية ومواقع الصيد والمراعي. وكانت العديد من النزاعات القبلية التي تشارك فيها الميليشيات القبلية ذات صلة مباشرة بالموارد الأرضية والمائية، بما في ذلك مشاريع الري الربحية التي تغذى من مياه الجوف العميقة.

يمكن أن تسهم الجهود الإنسانية ووساطات السلام في بناء مرونة في التعامل مع الأزمة المناخية إذا ما تم وضعها وتنفيذها بعناية مع إعتماد حلول تأخذ يعين الإعتبار التأثيرات المناخية المستقبلية وضعف قدرة السكان إزاء أزمة التغير المناخي. ومع ذلك، في اليمن، سيتطلب ذلك أولا وقفًا لإطلاق النار وتحقيق استقرار سياسي. ●

5 ـ الإنفاق العسكري وإنتاج الأسلحة

ارتفع الإنفاق العسكري العالمي للسنة التاسعة على التوالي خلال العام 2023 ليتجاوز 2.4 تريليون دولار، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا. وعلى الرغم من الزيادة في الطلب على الأسلحة والجهود المتواصلة لتلبية هذا الطلب، وجدت شركات الأسلحة صعوبة في زيادة الإنتاج.

ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري بنسبة 6.8 في المئة خلال العام 2023، وهو أكبر ارتفاع له منذ العام 2009 وفق احصاءات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. نتيجة لذلك، ارتفع العبء العسكري العالمي ـ أي الإنفاق العسكري للدول كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي ـ إلى 2.3 في المئة. وقد خصصت الحكومات في جميع أنحاء العالم متوسط 6.9 في المئة من ميزانياتها على القطاع العسكري أو 306 دولار للشخص الواحد. وزاد الإنفاق العسكري في جميع القارات الخمس للمرة الأولى منذ عام 2009، حيث تمثّل الإنفاق في قارة أفريقيا بكونه أكبر نسبة (22 في المئة في عام 2023)، بينما كانت أقل زيادة في الأمريكتين (2.2 في المئة).

ظلّت الولايات المتحدة أكبر دولة منفقة عسكريًا في العالم بفارق كبير، إذ وصل إنفاقها إلى 916 مليار دولار، أي أكثر من إجمالي إنفاق الدول التسع الأخرى في قائمة أكبر عشر دول منفقة، و3.1 أضعاف إنفاق الصين، ثاني أكبر دولة منفقة. كما ازداد خلال العام 2023 الإنفاق العسكري للدول الأوروبية نتيجة للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا: فارتفع الإنفاق العسكري في 39 من أصل 43 دولة في أوروبا. هذا الإرتفاع الملحوظ بنسبة 16 في المئة في إجمالي الإنفاق الأوروبي مرتبطٌ بنسبة الزيادة (51 في المئة) في الإنفاق الأوكراني و(24 في المئة) في الإنفاق الروسي، إضافة إلى أن 10 من أصل 28 دولة عضوة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إما وصلت إلى أو تجاوزت الهدف المحدد بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023 ـ وهو أكبر عدد منذ تحديد الهدف في عام 2014.

أما في منطقة آسيا وأوقيانوسيا، فإرتفع الإنفاق العسكري للسنة الـ34 على التوالي. حيث أن نصف إجمالي الإنفاق في الإقليم تمثله الصين، التي زاد إنفاقها بنسبة 6.0 في المئة ليصل إلى 296 مليار دولار خلال العام 2023. وهذا بدوره دفع الدول المجاورة والمنطقة الأوسع على زيادة الإنفاق: ففي اليابان على سبيل المثال، ارتفع الإنفاق بنسبة 11 في المئة، وهو أكبر زيادة سنوية منذ العام 1972.

وزاد الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط بنسبة 9.0 في المئة خلال العام 2023، خاصة في كلّ

الإنفاق العسكري العالمي 2023

المنطقة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة التغير بين العامين (2022 ـ 2023)
أفريقيا	*22*	51.6
شمال أفريقيا	*38*	28.5
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	*8.9*	23.1
الأمريكتين	*2.2*	1 009
أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي	*- 0.4*	14.7
أمريكا الشمالية	*2.4*	943
أمريكا الجنوبية	*- 0.3*	50.7
آسيا و أوقيانوسيا	*4.4*	595
آسيا الوسطى	*- 5.3*	1.8
شرق آسيا	*6.2*	411
أوقيانوسيا	*- 0.9*	35.5
جنوب آسيا	*2.2*	98.2
جنوب شرق آسيا	*- 1.6*	47.8
أوروبا	*16*	588
أوروبا الوسطى والغربية	*10*	407
أوروبا الشرقية	*31*	181
الشرق الأوسط	*9.0*	(200)
الإجمالي العالمي العام	***6.8***	**2 443**

( ) تقديرات غير مؤكدة.
ملاحظة: الإنفاق بالدولار الأمريكي وفقًا لأسعار الصرف الحالية.
التغييرات بالقيمة الحقيقية، على أساس الدولار الأمريكي الثابت (2022).

الإنفاق العسكري حسب المنطقة 2014 - 2023

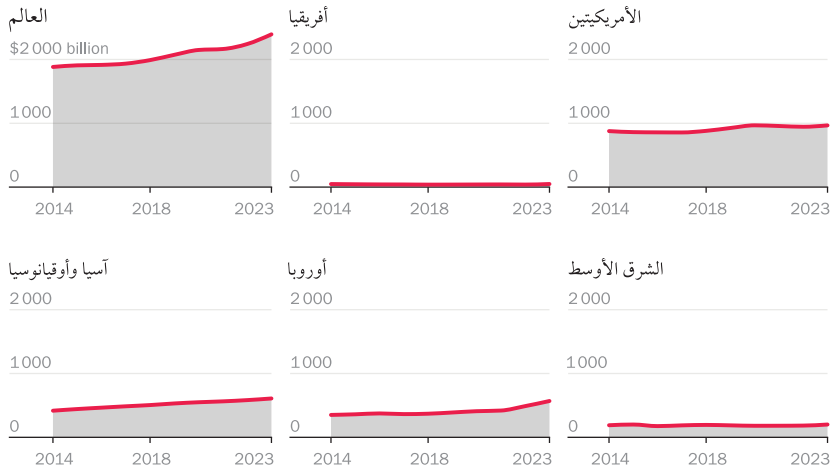

ملاحظة: البيانات ثابتة بمليارات الدولارات وفقًا للدولار الأمريكي لسنة 2022

من الدول الثلاث الكبرى في المنطقة: السعودية، وإسرائيل، وتركيا. وكانت حرب إسرائيل ـ حماس هي السبب الرئيسي وراء زيادة الإنفاق العسكري في إسرائيل بنسبة 24 في المئة.

سيبري أعلى 100

انخفضت إيرادات أكبر 100 شركة في العالم لتصنيع الأسلحة والخدمات العسكرية (سيبري أعلى 100 شركة) بمقدار 3.5 في المئة خلال العام 2022 (آخر عام تتوافر حوله البيانات) لتصل إلى 597 مليار دولار. ويعزى هذا الإنخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض عام في إيرادات الأسلحة للشركات في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في تصدر القائمة نظرًا لوجود 42 شركة بإيرادات مجتمعة بلغت 302 مليار دولار. ونظرًا لعدم توافر البيانات، تم تضمين شركتين روسيتين فقط في قائمة سيبري أعلى 100 شركة للعام 2022، بإيرادات مجتمعة بلغت 20.8 مليار دولار، أي أقل بنسبة 12 في المئة من العام السابق 2021. وربما يُعزى هذا الإنخفاض إلى التأخر في دفع ثمن شحن الأسلحة المسلّمة وتركيز الشركات على إعادة التجديد بدلاً من الإنتاج الجديد.

تأثير الحرب الروسية ـ الأوكرانية على صناعة إنتاج الأسلحة

على الرغم من العقوبات الغربية والقيود التجارية، استطاعت روسيا أن تستمر بإستيراد مكونات حيوية (مثل الرقائق الدقيقة) لزيادة إنتاجها العسكري لتلبية ارتفاع الطلب. حيث اعتمدت روسيا على بدائل صينية لتأمين المكونات التي لم تستطع الحصول عليها بشكل مباشر من الغرب. أما أوكرانيا، ولتلبية متطلبات الحرب، فقد دخلت في شراكة دولية مع شركات أوروبية وأمريكية.

إن عدم التوازن بين ارتفاع الطلب على الأسلحة وانخفاض إيرادات أعلى 100 شركة يبرز الفجوة الزمنية الطويلة بين الطلب الأولي على الأسلحة وزيادة الإنتاج وتسليم شحن من قبل شركات الأسلحة. في حين تكافح الشركات الأوروبية والأمريكية لتحويل الطلب المتزايد إلى إيرادات، يبدو وكأن العديد من الشركات في آسيا والشرق الأوسط، مثل تلك في كوريا الجنوبية وتركيا، تجاوزت هذه التحديات.

6 ـ عمليات النقل الدولية للأسلحة

كان حجم عمليات النقل الدولية للأسلحة خلال السنوات الخمس الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023 أقل بنسبة 3.3 في المئة مقارنة بالفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2018، ولكن أعلى بنسبة 3.2 في المئة مقارنة بالفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2013. وقد وصلت أحجام حمولات الأسلحة خلال هذه الفترة إلى أعلى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة، ولو أنها كانت لا تزال أقل بحوالي 35 في المئة من الفترة المترافقة مع الحرب الباردة، والتي كانت تمثّل القمة بالنسبة لهذه العمليات.

إن حيازة الدول للأسلحة، غالباً ما تتم عبر موردين أجانب، وتكون مدفوعة إلى حد كبير بالنزاعات المسلحة والتوترات السياسية. مع تزايد هذه التوترات والدوافع في معظم المناطق، وخاصة في أوروبا، من المرجح أن يستمر الطلب المتزايد على الأسلحة الرئيسية خلال السنوات القادمة، حيث سيتم تلبيتها بشكل رئيسي عبر التحويلات الدولية. ومن أكثر الأسلحة المطلوبة التي تستحوذ على حصة كبيرة من سوق الأسلحة الرئيسية نجد: الأسلحة البعيدة المدى، سواء الطائرات القتالية المتقدمة أو الصواريخ، والطائرات من دون الطيار البسيطة وغير المكلفة.

موردي الأسلحة الرئيسية

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 66 دولة مصدرة للأسلحة الرئيسية في السنوات 2019 ـ 2023، ولكن معظمها من المصدرين الصغار. بلغت حصة أكبر 25 موردًا 98 في المئة من إجمالي حجم الصادرات، فيما أن حصة الموردين الخمسة الأكبر ـ الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا ـ بلغت 75 في المئة. في السنوات الأخيرة، زادت حصة الولايات المتحدة من الصادرات العالمية بينما انخفضت حصة روسيا. خلال السنوات 2019 ـ 2023، حيث كانت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة أعلى بنسبة 17 في المئة مقارنة بالسنوات 2014 ـ 2018، وزادت حصتها من الإجمالي العالمي من 34 إلى 42 في المئة. على النقيض، انخفضت صادرات روسيا للأسلحة بنسبة 53 في المئة، وانخفضت حصتها من الإجمالي العالمي من 21 إلى 11 في المئة. ارتفعت صادرات فرنسا بنسبة 47 في المئة بين 2014 ـ 2018 و2019 ـ 2023، مما

الاتجاه في عمليات نقل الأسلحة الرئيسية، 1954–2023

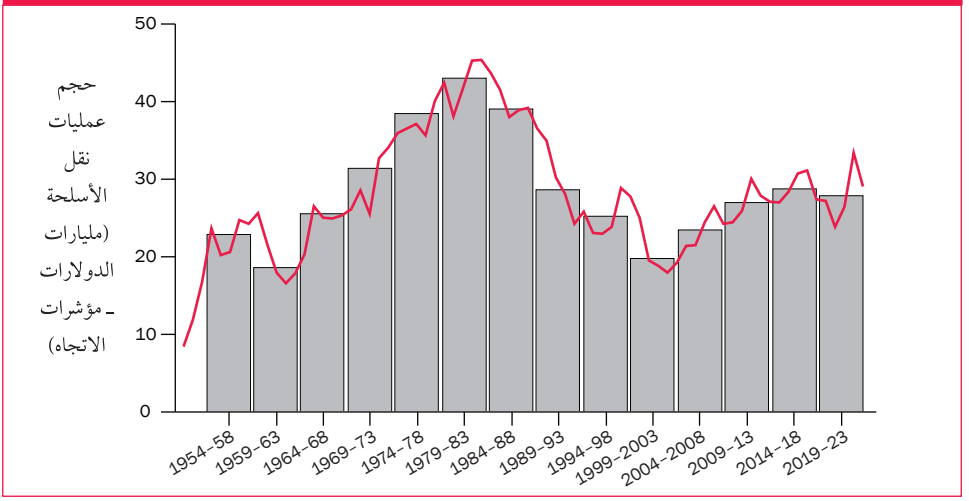

ملاحظة: يوضح الرسم البياني الشريطي متوسط الحجم السنوي لعمليات نقل الأسلحة ضمن فترات موزعة على 5 سنوات، ويوضح الرسم البياني الخطي المجاميع السنوية

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة الرئيسية، 2019 - 2023

	المصدّر	الحصّة العالمية %		المستورد	الحصّة العالمية %
1	الولايات المتحدة	42	1	الهند	9.8
2	فرنسا	11	2	السعودية	8.4
3	روسيا	11	3	قطر	7.6
4	الصين	5.8	4	أوكرانيا	4.9
5	ألمانيا	5.6	5	باكستان	4.3
6	إيطاليا	4.3	6	اليابان	4.1
7	المملكة المتحدة	3.7	7	مصر	4.0
8	إسبانيا	2.7	8	أستراليا	3.7
9	إسرائيل	2.4	9	كوريا الجنوبية	3.1
10	كوريا الجنوبية	2.0	10	الصين	2.9

جعل فرنسا ثاني أكبر مصدر للأسلحة الرئيسية خلال السنوات 2019 ـ 2023.

يشير التوجه المستقبلي لعمليات تسليم الأسلحة الرئيسية إلى أن الولايات المتحدة ستظل بلا منافس أكبر مصدر للأسلحة خلال السنوات القادمة، وأن فرنسا ستعزز موقعها في المركز الثاني. كما تشير إلى أن صادرات روسيا من الأسلحة قد تنخفض بشكل أكبر، بينما قد تظل مؤشرات بعض الدول الأخرى على قائمة الدول العشرة الكبرى الحالية إما ثابتة أو ترتفع.

مستوردي الأسلحة الرئيسية

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 170 دولة مستوردة للأسلحة الرئيسية خلال السنوات 2019 ـ 2023. وكانت أكبر خمس دول مستوردة للأسلحة هي الهند والسعودية وقطر وأوكرانيا وباكستان، التي سجلت معاً 35 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة. أما منطقة آسيا وأوقيانوسيا فكانت هي التي تلقت أكبر حجم من الأسلحة الرئيسية في السنوات 2019 ـ 2023، حيث بلغت حصتها 37 في المئة من الإجمالي، تليها منطقة الشرق الأوسط (30 في المئة)، أوروبا (21 في المئة)، القارتين الأمريكيتين (5.7 في المئة) وأفريقيا (4.3 في المئة). بين الأعوام 2014 ـ 2018 و2019 ـ 2023، زاد تدفق الأسلحة إلى أوروبا بنسبة 94 في المئة، في حين

واردات الأسلحة الرئيسية حسب المنطقة

المنطقة المتلقية	الحصة العالمية نسبة مئوية (2019 - 2023)	التغير بالمئة في حجم المستوردات من 2014 - 2018 إلى 2019 - 2023
أفريقيا	4.3	-52
الأمريكيتين	5.7	-7.2
آسيا وأوقيانوسيا	37	-12
أوروبا	21	94
الشرق الأوسط	30	-12

انخفضت تدفقات الأسلحة إلى جميع المناطق الجغرافية الأخرى: أفريقيا (52- في المئة)، آسيا وأوقيانوسيا (12- في المئة)، الشرق الأوسط (12- في المئة) والقارتين الأمريكيتين (7.2- في المئة).

العديد من الدول الـ 170 المستوردة منخرطة بشكل مباشر في نزاعات مسلحة أو في توترات مع دول أخرى حيث تلعب الأسلحة الرئيسية المستوردة دورًا مهمًا. كما أن العديد من الدول المصدرة هي أطراف معنية أو منخرطة مباشرة في بعض هذه النزاعات والتوترات، مما يفسر جزئيًا سبب استعدادهم لتوريد الأسلحة، حتى عندما يبدو أن التوريد يتعارض مع سياساتهم المعلنة لتصدير الأسلحة. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه بالنسبة لمعظم الموردين، تصدير الأسلحة هو جزء صغير فقط من القيمة المالية لإجمالي صادراتهم.

القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة

على الرغم من أن بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول عمليات نقل الأسلحة لا تمثل قيمتها المالية، إلا أن العديد من الدول المصدرة للأسلحة تنشر أرقاماً تتعلق بالقيمة المالية لصادراتها من الأسلحة. استنادًا إلى هذه البيانات، يقدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة العالمية كانت على الأقل 138 مليار دولار خلال عام 2022 (آخر عام تتوافر عنه بيانات مالية). هذا يمثل أقل من 0.5 في المئة من القيمة الإجمالية للتجارة الدولية العالمية خلال العام 2022.

7 ـ القدرات النووية العالمية

في بداية عام 2024، كانت تسع دول ـ الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، الهند، باكستان، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وإسرائيل ـ تمتلك معًا حوالي 12,121 سلاحًا نوويًا؛ منها 9,585 تعد متاحة من الناحية التشغيلية. يُقدر أن 3,904 من هذه الرؤوس النووية كانت متمركزة مع القوات العملياتية، بما في ذلك حوالي 2,100 رأسًا تُحفظ في حالة تأهب تشغيلي عالٍ ـ أي بحوالي 100 رأس نووي أكثر من العام السابق.

الترسانات النووية

بشكل عام، يستمر عدد رؤوس الحرب النووية في العالم في الإنخفاض. ومع ذلك، فإنه يرجع فقط في المقام الأول إلى قيام الولايات المتحدة وروسيا بتفكيك الرؤوس النووية المتقاعدة. يبدو أن الإنخفاض في الرؤوس النووية العاملة قد توقف وأن أعدادها باتت تزداد مجددًا. تمتلك الولايات المتحدة وروسيا معًا تقريبًا 90 في المئة من كل الأسلحة النووية، وتجريان حاليًا برامج واسعة النطاق لإستبدال وتحديث رؤوسها الحربية النووية، وأنظمة إطلاق الصواريخ والطائرات والغواصات، ومرافق إنتاج الأسلحة النووية. من اللافت للنظر، أن روسيا أعلنت في عام 2023 أنها نشرت أسلحة نووية في أراضي بيلاروسيا.

كما أن الصين في منتصف عملية كبيرة لتحديث وتوسيع ترسانتها النووية وقد نشرت عددًا صغيرًا من رؤوسها النووية في عام 2023. ومن المتوقع أن يستمر مخزونها النووي في النمو على مدى العقد المقبل، وتشير بعض التوقعات إلى أنها قد تنشر على الأقل نفس عدد الصواريخ الباليستية البعيدة المدى التي تمتلكها إما روسيا أو الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من ذلك، يتوقع أن يظل المخزون النووي للصين أقل من أي من هاتين الدولتين.

كل الدول الأخرى ذات الأسلحة النووية إما في عملية تطوير أو نشر أنظمة أسلحة جديدة أو أعلنت عن نيتها القيام بذلك. يبدو أن الهند وباكستان تعملان أيضًا على زيادة حجم ترساناتهما النووية،

مخزون الأسلحة النووية العالمية، كانون الثاني/يناير 2024

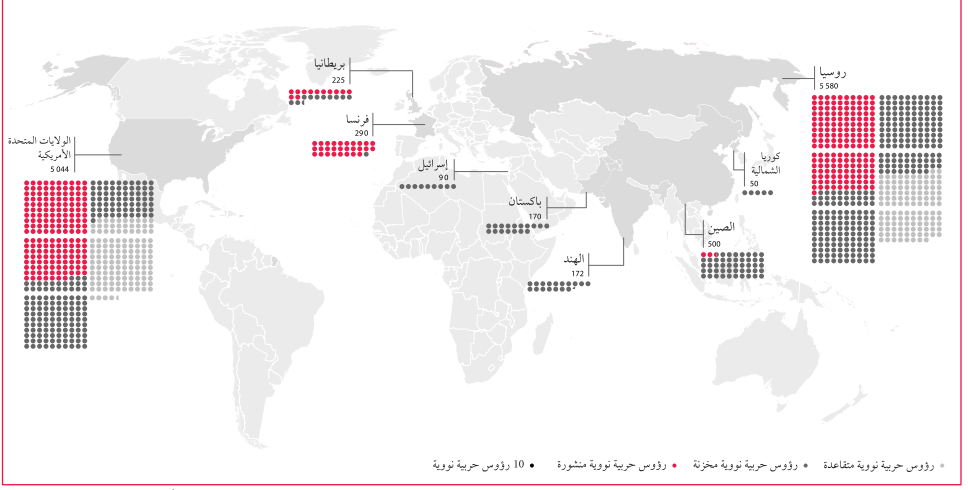

ملاحظة: الحدود المستخدمة في هذه الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

المخزون العالمي من المواد الانشطارية 2023

المادة الخام للأسلحة النووية هي مواد انشطارية، إما اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو البلوتونيوم المنفصل. وقد أنتجت الصين وفرنسا وروسيا وباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كلًا من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النووية؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم على نحو رئيسي. وأنتجت كوريا الشمالية البلوتونيوم لاستخدامه في الأسلحة النووية، لكن من المعتقد أنها تنتج اليورانيوم عالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية أيضًا. جميع الدول التي لديها صناعة نووية مدنية قادرة على إنتاج المواد الانشطارية. يقوم الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بجمع معلومات عن المخزونات العالمية من المواد الانشطارية.

المخزونات العالمية (بالطن)، 2023

اليورانيوم عالي التخصيب	*1 245*
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	1 100
غير متاح للاستخدام المباشر في الأسلحة	
غير محمي	135
المحمي أو المراقب	10
البلوتونيوم المنفصل	*555*
المستخدم في الأسلحة أو المخصص لها	140
غير متاح للاستخدام المباشر في الأسلحة	
غير محمي	260
المحمي أو المراقب	155

ملاحظة: الأرقام تقريبية وقد لا تصل إلى الإجماليات المحددة.

كما تخطط المملكة المتحدة لزيادة مخزونها. يظل البرنامج النووي العسكري لكوريا الشمالية مركزيًا في استراتيجية أمنها القومي، وقد تمكنت من تجميع 50 سلاحًا نوويًا ويمكنها إنتاج المزيد. تواصل إسرائيل سياسة التعتيم النووي التقليدية لها، مما يترك شكوكًا كبيرة حول عدد وخصائص أسلحتها النووية.

مستويات منخفضة من الشفافية

إن مدى توفر معلومات موثوقة حول حالة الترسانات النووية وقدرات الدول المسلحة نووياً يتباين بشكل كبير. وفي بعض الحالات، يمكن أن تستند التقديرات إلى كمية المواد الانشطارية ـ البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب ـ التي يعتقد أن دولة ما قد أنتجتها، وعلى ملاحظات القوات الصاروخية. ●

القوى النووية العالمية كانون الثاني/يناير 2024

البلد	مخزون الرؤوس الحربية [1] المنشور [2]	الإجمالي	إجمالي المخزون [3]
الولايات المتحدة	1 770	3 708	5 044
روسيا	1 710	4 380	5 580
المملكة المتحدة	120	225	225
فرنسا	280	290	290
الصين	24	500	500
الهند	–	172	172
باكستان	–	170	170
كوريا الشمالية	–	50	50
إسرائيل	–	90	90
الإجمالي	**3 904**	**9 585**	**12 121**

ـ تساوي لا شيء أو قيمة ضئيلة.

ملاحظات: جميع البيانات تقديرات تقريبية. يقوم معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بمراجعة بيانات القوى النووية العالمية كل عام وتحديث التقييمات السابقة. يتم ترتيب الدول حسب تاريخ أول تجربة نووية معروفة. ولا يوجد دليل قاطع مفتوح المصدر على أن إسرائيل قامت باختبار أسلحتها النووية.

1 «مخزون الرؤوس الحربية» يعني جميع الرؤوس الحربية المنشورة إضافة إلى الرؤوس الحربية الموجودة في المخزن المركزي والتي يمكن نشرها بعد إجراء بعض الاستعدادات.

2 «الرؤوس الحربية المنشورة» هي تلك الموضوعة على الصواريخ أو الموجودة في قواعد بها قوات عملياتية. الأرقام المنشورة لروسيا والولايات المتحدة لا تتوافق بالضرورة مع تلك الواردة في إعلانات معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) لعام 2010 بسبب قواعد العد الخاصة بالمعاهدة.

3 «إجمالي المخزون» يشمل الرؤوس الحربية المخزنة والرؤوس الحربية المسحوبة التي تنتظر التفكيك.

8 ـ نزع السلاح النووي والحد منه ومنع انتشاره

تتزايد تعقيدات الديناميات المحيطة بنزع السلاح النووي والحد منه ومنع انتشاره أكثر فأكثر. لا يوجد في الوقت الحالي سوى بعض المؤشرات التي تفيد بأن أصحاب المصلحة الرئيسيين يتوافقون على فصل القضايا النووية عن السياق الجيوسياسي الأوسع ووقف المد المتصاعد للمخاطر النووية.

تستمر حرب اوكرانيا في التأثير السلبي على المشاركة الثنائية والمتعددة الأطراف حول الحد من الأسلحة النووية في العام 2023. وعلى الرغم من أن روسيا شددت على أهمية الإلتزام باتفاقيات الأسلحة خلال العام، إلا أنها تراجعت عن الاتفاقيات القائمة، متعذرة بالسياق الإستراتيجي، وخاصة الدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة لأوكرانيا. وبينما تم اتخاذ خطوات إيجابية متواضعة، مثلاً المناقشات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تصاعد وتيرة الحرب تؤثر على فرص كسر الجمود الذي طال أمده، سواء في مجال الحد من الأسلحة النووية، أو عكس التوجه الحالي المثير للقلق والمتمثل بقيام الدول المسلحة نوويًا بتطوير ونشر أنظمة أسلحة جديدة.

الهجمات على المواقع النووية الأوكرانية

استمرار روسيا في استهداف البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا رفع من المخاطر والتحديات التي تحيط بالسلامة والأمن والضمانات النووية خلال العام 2023. وأدت الاضطرابات المتكررة في شبكة الكهرباء الأوكرانية الناجمة عن مثل هذه الهجمات إلى مزيد من الضغوط على محطات الطاقة النووية الأوكرانية، في حين أن تدمير سد كاخوفكا في حزيران/يونيو أثر على تدفق مياه التبريد إلى محطة زابوريزهيا للطاقة النووية (ZNPP) وهذا ما تطلب حلاً سريعًا مؤقتًا. حافظت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) على وجود ثابت في أوكرانيا طوال العام 2023. وبناءً على «ركائزها السبعة التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين»، قامت الوكالة أيضًا بصياغة وتطبيق «خمسة مبادئ ملموسة» تهدف على وجه التحديد إلى حماية محطة محطة زابوريزهيا للطاقة النووية.

تدهور العلاقات الإستراتيجية الروسية ـ الأمريكية

اتخذ كل من روسيا والولايات المتحدة منعطفًا كبيرًا نحو الأسوأ في شباط/فبراير 2023، حيث علّقت روسيا عضويتها في معاهدة 2010 المعنية بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة). جاء ذلك بعد أن خلصت الولايات المتحدة، في يناير/كانون الثاني، إلى أنها لم تعد قادرة على التصديق على امتثال روسيا لبعض شروط المعاهدة، ويرجع ذلك أساسًا إلى رفض روسيا السماح باستئناف عمليات التفتيش الميداني لمواقعها النووية. كما تعثرت الجهود الرامية إلى استئناف الدبلوماسية ـ بما في ذلك إطار ما بعد معاهدة ستارت الجديدة للحد من الأسلحة ـ مع إحجام روسيا عن «فصل» المناقشات النووية عن القضايا الأوسع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ، سحبت روسيا تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (معاهدة CTBT)، بحجة «عدم التوازن» مع الولايات المتحدة، التي فشلت في التصديق على المعاهدة منذ بدأ التوقيع عليها في عام 1996. ومع ذلك، أكدت روسيا أنها ستظل من الدول الموقعة وستواصل المشاركة في أعمال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO).

إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)

تلقي التطورات في أوكرانيا وفي أماكن أخرى بظلالها على الجهود المبذولة منذ فترة طويلة لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. فاستمرار إيران في تزويد روسيا بالطائرات بدون طيار ساهم في تدهور العلاقات مع الغرب، إذ دفع ذلك كلاً من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لتمديد العقوبات على صادرات الأسلحة الإيرانية كجزء من سياساتها الوطنية، حتى بعد انتهاء حظر

الشراكة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة

ومع غياب أي تقدم في مجال الحد من الأسلحة بين روسيا والولايات المتحدة (اللتان تمتلكان أكبر مخزون من الأسلحة النووية)، أبدت الصين اهتماماً ضئيلاً باتفاقيات الحد من الأسلحة. ومع ذلك، يبدو أن الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، إلى بكين في حزيران/يونيو 2023، فتحت المجال للحوار حول مجموعة من القضايا، مع أمل الجانب الأمريكي في أن يشمل ذلك لاحقًا الحد من الأسلحة. وفي وقت لاحق من العام، اتفق الجانبان على استئناف الإتصالات العسكرية بين البلدين وتعزيز الحوار والتعاون في العديد من المجالات الأمنية الرئيسية، بما في ذلك الحد من الأسلحة ومنع الإنتشار.

الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع أن التوافق غير الرسمي بين إيران والولايات المتحدة في حزيران/يونيو 2023 بدا وكأنه سيؤدي إلى تهدئة التوترات والحد من مخاطر الصراع خاصة مع تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقيام الولايات المتحدة بإلغاء تجميدها للأصول الإيرانية، إلا أن اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر/تشرين الأول قلبت الإتفاق رأساً على عقب، حيث يبدو أن الهجمات بالوكالة التي شنتها الجماعات المدعومة من إيران على القوات الأمريكية في العراق وسوريا أنهت الجهود الدبلوماسية الإيرانية الأمريكية. كما قوضت الحرب محاولات إشراك إسرائيل في مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي لا يزال صعباً نظراً لسياسة الغموض النووي التي تنتهجها إسرائيل منذ فترة طويلة.

مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الإنتشار النووي

بدأ فريق العمل المعني بدورة المراجعة المختصرة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 (معاهدة NPT) جلسته في تموز/يوليو 2023، كما تم عقد جلسة للجنة التحضيرية في آب/أغسطس تمهيدًا للمؤتمر الإستعراضي لعام 2026. فشلت مجموعة العمل في التوصل إلى توافق حول تعزيز الشفافية والمساءلة ونزع السلاح النووي، مما رسّخ الإنقسام القائم بين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية المعترف بها ضمن معاهدة حظر الإنتشار النووي ـ الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، كما ضمت مناقشات اللجنة التحضيرية العديد من القضايا التي أثيرت في المؤتمر الإستعراضي السابق، والتي شملت قضايا عالقة لم يتم التوصل بحلول لها، مثل نزع السلاح النووي والحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا. كما أن قيام بعض الدول بمناورات إجرائية في قاعة الإجتماعات أضاف مزيدًا من الشكوك إلى الجو المشحون بالفعل.

معاهدة حظر الأسلحة النووية

اعتمد الإجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) لعام 2017 وثيقتين ختاميتين ـ وهي مجموعة من القرارات العملية والإعلان السياسي التي سلطت الضوء على ارتفاع المخاطر النووية وأدانت الترتيبات الحالية لتقاسم الأسلحة النووية. كما أنشأ الإجتماع عملية تشاورية جديدة بين الدورات حول المخاوف الأمنية للدول بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية، سعياً إلى «تحدي النموذج الأمني القائم على الردع النووي». وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإن أياً من الدول المسلحة نووياً لم تسعى حتى الآن إلى المشاركة في عملية معاهدة حظر الأسلحة النووية. ●

9 ـ التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية

في عام 2023، قامت بعض الدول بعرقلة وتضليل الإجراءات في المنتديات الدولية الرئيسية بشأن منع الحرب الكيميائية والبيولوجية. وذلك يتناقض مع بعض الإنجازات الإيجابية في مجال الأمن الصحي.

السيطرة على الأسلحة الكيميائية

استمرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) في تحقيقاتها حول الإستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سوريا في عام 2023 على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها بعض الجهات الفاعلة لعرقلة عمل فرق التحقيق والطعن فيها. لم يكن من الممكن في عام 2023 توضيح أي من القضايا العشرين المتعلقة بتصريحات سوريا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي بقيت دون حل منذ نهاية عام 2022. وكانت هناك أيضًا مزاعم أخرى عن أنشطة كيميائية غير قانونية، بما في ذلك استخدام روسيا لأساليب مكافحة الشغب كسلاح في الحرب، ومن المرجح أن تستمر هذه الإدعاءات والإنقسامات حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا في التأثير على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. في المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1993، لم تتمكن الدول الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة نهائية موضوعية، لكنها أحرزت تقدمًا في العديد من المجالات، بما في ذلك تعديلات على التحقق من الصناعة، والتمثيل الجغرافي، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الكيميائي.

وفي خطوة تاريخية، أكملت الولايات المتحدة في تموز/يوليو 2023 ـ الدولة الطرف الوحيدة المالكة للأسلحة الكيميائية والمعلنة عن أسلحة لم يتم تدميرها بعد ـ أنشطتها في التخلص من الكمية المتبقية. وفي ملاحظة إيجابية أخرى، تم افتتاح مركز الكيمياء والتكنولوجيا الجديد التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رسميًا في أيار/مايو 2023. على الرغم من الإستقطاب السياسي السائد، ستستمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في القيام بدورها ومهامها.

السيطرة على الأسلحة البيولوجية

استمرت روسيا في ادعاءاتها حيال عدم امتثال بعض الدول الأخرى لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والإلتفاف عليها وتضليل لوائح نزع السلاح لأغراض خاصة بهذه الدول، وذلك في جميع المنتديات ذات الصلة خلال العام 2023. سلوك روسيا هذا يهدد بتآكل البنية الدولية ضد انتشار واستخدام الأسلحة البيولوجية ويصرف العمل عن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972. ومع ذلك، تمت في عام 2023 مناقشة العديد من المقترحات حيال الإمتثال والتحقق، بعضها قديم وبعضها جديد. واجتمع الفريق العامل المنشأ حديثًا بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ثلاث مرات خلال العام، على الرغم من عدم التوصل إلى استنتاجات جماعية أو توصيات ملموسة.

الأمن الصحي

إن الجمع بين الجهود الوطنية والتعاونية يعني أن عام 2023 كان عامًا قياسيًا في القضاء على الأوبئة المعدية. حيث أُعلن عن إنهاء حالة الطوارئ الصحية العامة التي أثارت قلقاً دولياً في بداية العام – سواء استجابة لجائحة كورونا (كوفيد 19) أو جدري القردة. ومع أن أصول جائحة كورونا (كوفيد 19) بقيت دون حل، لكن المفاوضات استمرت حيال التوصل لمعاهدة دولية جديدة لتعزيز الوقاية من الجائحة والتأهب والاستجابة لها. ●

10 ـ ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم تكنولوجيات الأسلحة الجديدة

المعاهدة الرئيسية المتعددة الأطراف لتنظيم الأسلحة اللاإنسانية هي اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة (CCW) لعام 1981، إضافة إلى وجود اتفاقيات منفصلة تعنى بالألغام المضادة للأفراد (APMs) والذخائر العنقودية. إن اختيار عدد قليل من الدول الإحتفاظ بهذه الأسلحة أو تطويرها أو استخدامها بعد أن اعتبرها الآخرون غير إنسانية، أعاق فرص إحراز تقدم في تعزيز اتفاقية الأسلحة التقليدية. ويتم التعامل مع الفئات الأخرى من الأسلحة التقليدية التي تثير مخاوف إنسانية من خلال إجراءات قانونية وسياسية أخرى. على سبيل المثال، تمت إعتماد إعلان سياسي بشأن والأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان EWIPA في عام 2022. والجدير بالذكر أنه في عام 2023، تم إنشاء إطار عالمي جديد لإدارة الذخيرة التقليدية مدى الحياة، مما أدى إلى سد الفجوة التنظيمية في هذا المجال.

حربي غزة وأوكرانيا

تم التأكيد على ضرورة حماية المدنيين من والأسلحة المتفجرة ذات الآثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان EWIPA وغيرها من الأسلحة اللاإنسانية في عام 2023 من الحربين الدائرتين في غزة وأوكرانيا. المثير للقلق أنه يمكن بوضوح تحديد سوء استخدام الأسلحة المتفجرة وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني الدولي أثناء سير هاتين الحربين. فالإستخدام الواسع النطاق للذخائر العنقودية في أوكرانيا من قبل كل من القوات الروسية والأوكرانية، فضلاً عن تزويد الولايات المتحدة لأوكرانيا بهذه الأسلحة، قد ألقى بظلاله في عام 2023 على امتثال الدول الأطراف باتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008 وحال دون استكمال الدول تدمير مخزونها من هذه الذخائر. على الرغم من أن مزاعم إستخدام أوكرانيا المحدود للألغام المضادة للأفراد كانت قيد التحقيق في عام 2023، إلا أن معظم الإستخدام الموثق للألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا يرجع إلى القوات الروسية.

مباغتة حماس لإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 خرقت العديد من قوانين الحرب، في حين بدا أن الكثير من القصف الإسرائيلي اللاحق لغزة كان عشوائيًا أو غير متناسب. وكان كبار مسؤولي الأمم المتحدة قد خلصوا بحلول نهاية العام إلى أن جرائم حرب قد ارتكبت من قبل الجانبين، في حين حذرت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة من خطر الإبادة الجماعية في غزة.

إعادة تركيز الاهتمام على الحد من الأسلحة

حماية المدنيين لا تنطوي الإلتزام بالمبادئ الأساسية فحسب، بل تتطلب أيضًا ضبط أنواع الأسلحة والذخائر التي يمكن استخدامها في النزاعات المسلحة. ومع ذلك، فإن الصواريخ التقليدية والمركبات الجوية غير المأهولة غير خاضعة للتنظيم إلى حد كبير، ولا تزال آفاق المستقبلية لاتفاقيات الحد من الأسلحة قاتمة.

يلزم بذل جهود جديدة للحفاظ على الإنجازات التي حققها مختلف الأطراف في مجالات الحد من الأسلحة التقليدية ووضع اللوائح التي تحد من التكلفة البشرية للأسلحة. وسيتطلب ذلك من الدول الإبتعاد عن الأساليب الأمنية والعسكرية المفرطة للسلام، والإتجاه نحو معاهدات الحد من الأسلحة التي تتمحور حول المبادئ الأساسية للثقة والتضامن والعالمية. ●

انتهاء معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

تم في عام 2023 إنهاء نظام الحد من الأسلحة التقليدية الإقليمي في أوروبا مع انسحاب روسيا من معاهدة عام 1990 بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا (معاهدة CFE). وبحلول نهاية عام 2023، أبلغت 19 دولة من الدول الأطراف الـ 29 المتبقية عن عزمها تعليق العمل بالمعاهدة.

11 ـ الحوكمة الدولية لتنظيم الذكاء الإصطناعي والفضاء والعالم الرقمي

للتقنيات الناشئة والتعطيلية مثل الذكاء الإصطناعي (AI) والبيولوجيا التركيبية وتقنيات الكم تأثير عميق على الأمن. حيث تتسارع وتيرة الجهود الرامية إلى إرساء مبادئ دولية لتنظيم استخدام هذه التكنولوجيا، وخاصة في ثلاثة مجالات رئيسية: الذكاء الإصطناعي، والفضاء الإلكتروني، والفضاء الخارجي.

الذكاء الإصطناعي

تمثّل العام بتطورات مهمة في تنظيم وإدارة الذكاء الإصطناعي على المستوى الدولي في ثلاثة جوانب على الأقل. أولاً، اعتمد فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بأنظمة الأسلحة المستقلة (AWS) بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية المحددة لعام 1981 (CCW) لغة يمكن أن تشكل أطرًا للوائح ذات مستويين بشأن أنظمة الأسلحة المستقلة. كما اعتمدت اتفاقية الأسلحة التقليدية تفويضًا يمكن أن يمثل نقطة نهاية محتملة لأية مناقشة حول أنظمة الأسلحة المستقلة في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، وافقت الدول على مسار جديد لإجراء مناقشات تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لعملية مخصصة في المستقبل لاستكمال أو استبدال اتفاقية الأسلحة التقليدية.

ثانيًا، اعترفت الدول رسميًا بالحاجة إلى توسيع نطاق المحادثات حول مخاطر الذكاء الإصطناعي بما يتجاوز أنظمة الأسلحة المستقلة (AWS)، لتغطية الطرق الأخرى التي قد يشكل التقدم في الذكاء الإصطناعي من خلالها تحديات للسلام والأمن الدوليين. وقد انعكس هذا التحول في الاجتماع الأول لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنعقد حول الذكاء الإصطناعي في تموز/يوليو 2023 وإنشاء منتديين جديدين للمناقشة: القمة الدولية حول الذكاء الإصطناعي في المجالات العسكري (REAIM) وقمة سلامة الذكاء الإصطناعي.

ثالثاً، وصلت المحادثات إلى مستويات فنية وسياسية أعمق. فعلى سبيل المثال في مجال استخدام الذكاء الإصطناعي في المجالات العسكري REAIM، كثّفت الدول نقاشها حول قضايا الشفافية وقابلية تعددية التفسير والتحيز المرتبطة باستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي القائمة على التعلم الآلي، في حين أفضت قمة سلامة الذكاء الإصطناعي إلى مناقشات موسعة والإلتزام باختبارات وتقييم أنظمة الذكاء الإصطناعي المتقدمة. حشدت هذه المناقشات صناع القرار على مستويات سياسية جد عالية. وقد شارك الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من رؤساء الدول شخصيًا في هذه القضية. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الذكاء الإصطناعي كان نقطة رئيسية في الاجتماع الثنائي بين رئيسي الصين والولايات المتحدة في تشري الثاني/نوفمبر 2023.

ثلاثة اجتماعات دولية رئيسية حول الذكاء الإصطناعي في العام 2023

REAIM 2023: المنتدى العالمي، لاهاي، 15ـ16 شباط/فبراير 2023، مع التركيز على الذكاء الإصطناعي المستخدم في المجال العسكري.

مناقشة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي: نيويورك، 18 تموز/يوليو 2023، أول اجتماع رسمي على الإطلاق حول الذكاء الإصطناعي في مجلس الأمن، والذي سلّط الضوء على ازدواجية المخاطر والمكافآت الكامنة في التكنولوجيا.

قمة سلامة الذكاء الإصطناعي: بلتشلي بارك، المملكة المتحدة، 1 ـ 2 تشري الثاني/نوفمبر 2023، مع التركيز على التطوير الآمن والمسؤول للذكاء الإصطناعي حول العالم.

الفضاء السيبراني والإستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات

استمر دور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT) في التأثير على السياسات الخارجية والأنشطة العسكرية للدول والجهات الفاعلة الأخرى في العام 2023. وغالبًا ما تُستخدم القدرات السيبرانية جنبًا إلى جنب مع أدوات وآليات وأنشطة أخرى. استُخدمت العمليات السيبرانية في كل من حربي أوكرانيا وغزة خلال العام 2023، حيث تركز النشاط على تعطيل الخدمات (DDoS) واختراق الصفحات الإلكترونية، إلى جانب حملات التضليل والتعتيم وغيرها من عمليات التأثير. وكان استهداف روسيا لحلفاء أوكرانيا سمة أخرى للعمليات السيبرانية في عام 2023.

استمر المناخ الجيوسياسي السائد في الحد من فعالية تطوير معايير أو أدوات إضافية للحوكمة السيبرانية، ولكن كان هناك تقدم ضمن أطر معينة في العام 2023. استمرت المفاوضات حول معاهدة الأمم المتحدة المستقبلية بشأن الجرائم السيبرانية على الرغم من المخاوف بشأن احتمال تأثيرها سلبًا على حقوق الإنسان؛ ودخلت اتفاقية الإتحاد الأفريقي لعام 2014 بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية (اتفاقية مالابو) حيز التنفيذ؛ قامت مؤسسات الإتحاد الأوروبي بصياغة قانون المرونة السيبرانية؛ وأعلنت المحكمة الجنائية الدولية عزمها النظر في الأدلة المتعلقة بسوء السلوك السيبراني؛ وكانت هناك العديد من المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تركز على التهديدات السيبرانية. هذا النهج المختلط في التعامل مع الحوكمة السيبرانية هو الطريقة الأكثر ترجيحاً لتحقيق التقدم، ولكن من الأهمية دمج آليات المساءلة والشفافية.

حوكمة الفضاء

قامت منتديات الأمم المتحدة خلال العام 2023 بمتابعة العديد من المبادرات المتعددة الأطراف المعنية بإدارة وأمن الفضاء. واعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المعنية بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي تقريرًا قائمًا على توافق الآراء يتضمن توصيات عملية لتنفيذ تدابير تهدف إلى بناء وتعزيز الثقة. وقد أظهر هذا أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا أصغر، على

التجسس السيبراني

وخارج نطاق النزاع المسلح، كان هناك تحول نحو زيادة استخدام القدرات السيبرانية لجمع المعلومات الإستخبارية على المدى الطويل وبعيدًا عن العمليات الواسعة النطاق أو تلك المجراة لمرة واحدة. وزادت بعض الدول ذات القوة المتوسطة، بما فيها إيران وكوريا الشمالية، من شبكات وتقنيات وعمليات التجسس السيبراني في العام 2023. واستمرت الجرائم السيبرانية واستخدام برامج المراقبة في التأثير على الأفراد والمنظمات في جميع أنحاء العالم.

الرغم من الجمود المستمر منذ عقود في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن أمن الفضاء. ومع ذلك، في فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة المعني بالحد من التهديدات الفضائية، والذي عقد دورته الأخيرة خلال العام 2023، لم تتمكن الدول من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير. ومع ذلك، سلطت جلسات الفريق العامل مفتوح العضوية الضوء على القضايا الرئيسية للمناقشات المقبلة، بما في ذلك حماية المدنيين؛ منع إنتاج الحطام من اختبارات الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية؛ وتنظيم الهجمات غير الحركية على الأنظمة الفضائية؛ واعتماد تدابير لتبادل المعلومات؛ وتوضيح دور الكيانات التجارية في النزاعات التي تنطوي على أنظمة فضائية. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، انعقدت جلسة لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة لمناقشة المزيد من التدابير العملية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، في حين اقترحت الجمعية العامة فريقين جديدين مفتوحي العضوية.

ومع اعتماد عمليات الأمم المتحدة المتعددة، هناك خطر مزيد من الإستقطاب والتداخل في جوهر المناقشات حول أمن الفضاء. علاوة على ذلك، لا تتقاسم الدول نفس الموارد أو القدرة على المشاركة في كل هذه العمليات المتعددة الأطراف، لذلك على الدول المشاركة بحسن نية ومحاولة ضمان التكامل والتنسيق من أجل منع زيادة تفاقم بعض الديناميات الضارة التي تؤثر على أمن الفضاء.

12 ـ الاستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة

استمرت الجهود العالمية والمتعددة الأطراف والإقليمية خلال العام 2023 لتعزيز الضوابط على تجارة السلع العسكرية والمواد ذات الإستخدام المزدوج ذات الصلة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وأنظمة إيصالها. ومع ذلك، استمرت الحرب الروسية الأوكرانية في التأثير على التعاون المتعدد الأطراف في مجال ضبط التصدير. ووسعت الدول الغربية من عقوباتها حول حظر الأسلحة على بيلاروسيا وروسيا، وكثّفت الجهود لتنسيق وتعزيز إنفاذ حظر الأسلحة، وذلك من خلال مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما تم في حزيران/يونيو إنشاء برنامج شراكة «إنفاذ التصدير الخمسة» أو «E5».

ومن الممكن أيضًا استخدام الضوابط التجارية لتحقيق مجموعة أوسع من الأهداف السياسة الخارجية والأمنية. وفي عام 2023، اعتمدت هولندا واليابان ضوابط وطنية على عمليات نقل أشباه الموصلات بعد التنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، في حين نشرت المفوضية الأوروبية مسودة استراتيجية الأمن الإقتصادي الأوروبي التي شدّدت على اعتماد ضوابط جديدة على عمليات نقل التقنيات الناشئة.

معاهدة تجارة الأسلحة

ركز المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 (ATT) في آب/أغسطس 2023 على دور الصناعة في ضبط تجارة الأسلحة الدولية. كما ناقشت الدول الأطراف آلية مراجعة شكل ونطاق اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الفعال للمعاهدة. ظلت المعاهدة تواجه تحديات مالية وتراجعًا في تقديم التقارير. ولم تكن هناك دول أطراف جديدة في العام 2023.

حظر الأسلحة المتعدد الأطراف الساري المفعول، 2023

الأمم المتحدة (14 حالة حظر)

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • إيران (جزئي) • العراق (قوات غير حكومية) • داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بها • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جنوب السودان (جزئي؛ قوات غير حكومية) • السودان (دارفور) (جزئي) • اليمن (قوات غير حكومية).

الاتحاد الأوروبي (22 حالة حظر)

تنفيذ عمليات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة (11):

• أفغانستان (قوات غير حكومية، طالبان) • جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ قوات غير حكومية) • جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي؛ قوات غير حكومية) • هايتي (قوات غير حكومية) • العراق (قوات غير حكومية) • داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة بها • كوريا الشمالية • لبنان (قوات غير حكومية) • ليبيا (جزئي؛ قوات غير حكومية) • الصومال (جزئي؛ قوات غير حكومية) • اليمن (قوات غير حكومية).

حظر الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي بتغطية أوسع من نظرائه في الأمم المتحدة (3):

• إيران • جنوب السودان • السودان

عمليات الحظر دون تغطية أوسع في الأمم المتحدة (8):

• بيلاروسيا • الصين • مصر • ميانمار • روسيا • سوريا • فنزويلا • زيمبابوي

داعش = الدولة الإسلامية في العراق والشام.
قوات غير حكومية
جزئي = الحظر يسمح بنقل الأسلحة إلى حكومة الدول المستهدفة بشرط استيفاء شروط معينة

الحظر المتعدد الأطراف على الأسلحة

خلال العام 2023، دخل حيز الإنفاذ 14 حظرًا على الأسلحة فرضته الأمم المتحدة و22 حظرًا على الأسلحة فرضها الإتحاد الأوروبي. لم يتم فرض أي حظر جديد متعدد الأطراف على الأسلحة خلال العام 2023، على الرغم من إعادة صياغة الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال باعتباره حظرًا على الأسلحة ينطبق حصريًا على حركة الشباب

عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي قدمت تقارير سنوية، 2017 - 2022

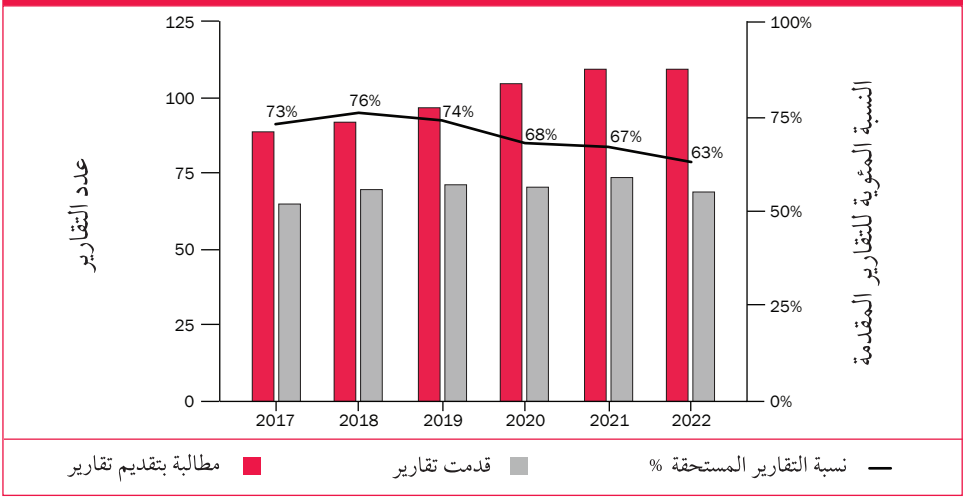

المسلحة. ظلّت الخلافات قائمة ـ بشكل رئيسي بين الصين وروسيا (إلى جانب العديد من الدول الأفريقية) من جهة، والدول الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من جهة أخرى ـ حول الإستخدام العام للعقوبات والضوابط الخاصة على شراء الأسلحة من قبل القوات الحكومية في وسط أفريقيا، جمهورية أفريقيا وجنوب السودان والسودان. ظلت فعالية حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة يرزح تحت الضغوط في عام 2023، وسط مزاعم واسعة النطاق بأن روسيا اشترت أسلحة من كوريا الشمالية واستمرار عدم فعالية الحظر المفروض على ليبيا.

أنظمة مراقبة الصادرات

استمرت تداعيات الحرب الروسية ـ الأوكرانية في التأثير على عمل الأنظمة الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات ـ مجموعة أستراليا (حول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظم مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، ومجموعة موردي المواد النووية، واتفاقية فاسينار، بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الإستخدام المزدوج. واستمرت الأنظمة الثلاثة الأخيرة، التي تضم روسيا كدولة مشاركة، في مواجهة صعوبات في تحقيق الإجماع على القرارات الرئيسية، لكنها كانت لا تزال قادرة على إجراء تحديثات تدريجية لقوائم المراقبة والمضي قدماً في المناقشات الفنية.

ضوابط الإتحاد الأوروبي

ولتنفيذ الأنظمة الأربعة المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات في السوق الموحدة، أنشأ الإتحاد الأوروبي أساسًا قانونيًا مشتركًا للضوابط على التصدير والسمسرة والعبور والشحن العابر للمواد ذات الاستخدام المزدوج والبرمجيات والتكنولوجيا وبعض المواد العسكرية. كما استمر العمل جاريًا في العام 2023 على اعتماد تدابير لتنفيذ نسخة 2021 من لائحة الإستخدام المزدوج للإتحاد الأوروبي، مثل وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الضوابط على بنود المراقبة السيبرانية والتزامات الإبلاغ. واصلت دائرة العمل الخارجي الأوروبية والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي العمل على مراجعة الموقف المشترك للإتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، والذي من المقرر أن يكتمل في العام 2024. ●

المرفقات

اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح السارية، 1 كانون الثاني/يناير 2024

1925 بروتوكول بشأن حظر الاستخدام الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام 1925)

1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

1949 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ والبروتوكولان الأول والثاني لعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية

1959 معاهدة أنتاركتيكا

1963 الحظر الجزئي للتجارب النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة PTBT)

1967 معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى

1967 معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

1968 معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (معاهدة NPT)

1971 معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها

1972 اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية)

1974 معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة TTBT)

1976 معاهدة بشأن الانفجارات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية (معاهدة الانفجارات النووية السلمية، PNET)

1977 اتفاقية بشأن حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التغيير البيئي (اتفاقية إنمود)

1980 اتفاقية لحماية المواد النووية والمرافق النووية

1981 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والتي يمكن أن تلحق أضرارًا مفرطة أو عشوائية (اتفاقية الأسلحة التقليدية، أو اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية)

1985 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)

1990 معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

1992 معاهدة السماء المفتوحة

1993 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

1995 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)

1996 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)

1996 بشأن الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي (اتفاقية فلورنسا)

1997 اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بشكل غير مشروع (CIFTA)

1997 اتفاقية بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية الألغام المضادة للأفراد)

1999 اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية

2001 بروتوكول مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

2004 بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي
2006 اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة
2006 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك)
2008 اتفاقية الذخائر العنقودية
2010 معاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة)
2010 اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا)
2011 وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن
2013 معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)
2017 معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)

اتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ بعد،

1 كانون الثاني/يناير 2024

1996 معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (معاهدة CTBT)
1999 اتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

هيئات التعاون الأمني

شملت التطورات في عام 2023: تعليق عضوية الجابون في الإتحاد الأفريقي، وعضوية النيجر في الإتحاد الأفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا عقب الإنقلابات العسكرية في كلا البلدين؛ تمت إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية بعد تعليق عضويتها في عام 2011؛ وانضمت فنلندا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ●

التسلسل الزمني لسنة 2023، أحداث مختارة

8 كانون الثاني/يناير: الصين تخفف قيود السفر وتعيد فتح حدودها بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من العزلة بسبب فيروس كورونا.
21 شباط/فبراير: روسيا تعلق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة.
17 آذار/مارس: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
15 نيسان/أبريل: اندلع القتال في السودان بين القوات التي يقودها جنرالات عسكريون متنافسون.
29 أيار/مايو: أصيب العشرات من قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وأكثر من 50 صربيًا في اشتباكات في شمال كوسوفو.
24 حزيران/يونيو: قائد مجموعة فاغنر يفغيني بريجوزين يقود تمردًا في روسيا، ويتقدم إلى مسافة 200 كيلومتر من موسكو.
7 يوليو/تموز: بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل كمية غير محددة من مخزونها من الذخائر العنقودية إلى أوكرانيا.
24 آب/أغسطس: في اجتماع مجموعة البريكس للإقتصادات الناشئة الذي عقد في جنوب أفريقيا، تمت دعوة ستة دول جديدة للانضمام.
19–20 أيلول/سبتمبر: أذربيجان توافق على وقف إطلاق النار مع انفصاليي كاراباخ بعد هجوم عسكري استمر 24 ساعة ضد القوات الأرمنية في ناغورنو كاراباخ.
7 تشرين الأول/أكتوبر: حماس تشن هجومًا جويًا وبريًا كبيرًا على إسرائيل من غزة.
30 تشرين الثاني/نوفمبر – 13 كانون الأول/ديسمبر: مؤتمر الأطراف COP28 يطلق صندوق الخسائر والأضرار بقيمة 400 مليون دولار لدعم الدول الضعيفة.
20 كانون الأول/ديسمبر: أفادت وزارة الصحة في غزة إن عدد القتلى قد وصل إلى ما يقرب من 20 ألفًا في الحرب بين إسرائيل وحماس.

قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري)

قاعدة بيانات الإنفاق العسكري

تغطي الإنفاق العسكري السنوي للدول منذ عام 1949، مما يسمح بمقارنة الإنفاق العسكري للدول بالعملة المحلية بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية؛ بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف؛ وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قاعدة بيانات صناعة الأسلحة

تحتوي على بيانات سنوية عن إيرادات مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية منذ عام 2002 للشركات الـ 100 ذات أعلى مبيعات أسلحة في العالم. تم تضمين بيانات الشركات الصينية من العام 2015 فصاعدًا.

قاعدة بيانات نقل الأسلحة

يتظهر جميع عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية منذ عام 1950. وهو المصدر الأكثر شمولاً للمعلومات المتاحة للجمهور حول عمليات نقل الأسلحة الدولية.

قاعدة بيانات حظر الأسلحة

تقدم معلومات عن جميع عمليات حظر الأسلحة التي تم تنفيذها من قبل منظمة دولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، أو من قبل مجموعة من الدول. وقد تم تضمين جميع حالات الحظر المعمول بها، أو التي كانت سارية منذ عام 1998.

قاعدة بيانات التقارير الوطنية

توفر روابط لجميع التقارير الوطنية المتاحة للجمهور حول صادرات الأسلحة ويتم تحديثها باستمرار لتشمل روابط للتقارير الوطنية المنشورة حديثًا حول صادرات الأسلحة.

قاعدة بيانات عمليات السلام المتعددة الأطراف

تقدم معلومات عن جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة للأمم المتحدة والتي تم إجراؤها منذ عام 2000، بما في ذلك الموقع وتواريخ النشر والعمليات والتفويض والدول المشاركة وعدد الأفراد والميزانيات والوفيات.

يمكن الوصول إلى قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبري) من خلال موقعنا الالكتروني.

كيفية طلب الكتاب السنوي لسيبري 2024

الكتاب السنوي لسيبري 2024: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

تم نشره مطبوعًا وعلى الإنترنت من قبل مطبعة جامعة أكسفورد

الرقم التعريفي ISBN: 978–0–19–893057–0

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: **www.sipriyearbook.org**

STOCKHOLM INTERNATIONAL PEACE RESEARCH INSTITUTE
Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

sipri

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

كتاب سيبري 2024

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي

يعد الكتاب سيبري السنوي مصدرًا موثوقًا ومستقلًا للبيانات والتحليلات المتعلقة بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ويقدم لمحة عامة عن التطورات في الأمن الدولي، والأسلحة والتكنولوجيا، والنفقات العسكرية، وإنتاج الأسلحة وتجارة الأسلحة، والصراعات المسلحة وإدارة الصراعات، فضلاً عن الجهود المبذولة للسيطرة على الأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية والبيولوجية.

يلخص هذا الكتيب الإصدار الخامس والخمسين من كتاب سيبري السنوي، والذي يغطي التطورات خلال عام 2023، بما في ذلك:

- النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات، مع نظرة عامة على الإتجاهات العالمية والإقليمية في النزاعات المسلحة وعمليات السلام، بالإضافة إلى التركيز على دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الروسية، وانعدام الأمن الغذائي، والسلام والأمن المتصلين بالمناخ المخاطر في اليمن.
- الإنفاق العسكري، وعمليات نقل الأسلحة الدولية، والتطورات في إنتاج الأسلحة، بما في ذلك عواقب الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتوترات الجيوسياسية المستمرة.
- القوى النووية العالمية، مع لمحة عامة عن كل من الدول التسع المسلحة نووياً وبرامج التحديث النووي الخاصة بها.
- الحد من الأسلحة النووية، بما في ذلك الحوارات التي تتم بين الصين وروسيا والولايات المتحدة وبين المعاهدات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى الرد على برنامج إيران النووي والهجمات على محطات الطاقة النووية الأوكرانية.
- التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية والصحية، بما في ذلك التحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتطورات في الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الحرب الكيميائية والبيولوجية.
- الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة اللاإنسانية، مع التركيز على استخدام الأسلحة المتفجرة في الحرب بين روسيا وأوكرانيا وبين إسرائيل وحماس، فضلاً عن عواقب انتشار الصواريخ وانهيار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.
- الحوكمة الدولية للذكاء الإصطناعي والفضاء والعالم الرقمي، مع التركيز على أنظمة الأسلحة المستقلة.
- الإستخدام المزدوج وضوابط تجارة الأسلحة، بما في ذلك التطورات في معاهدة تجارة الأسلحة، وحظر الأسلحة المتعددة الأطراف وأنظمة مراقبة الصادرات، والإطار القانوني للاتحاد الأوروبي لمثل هذه الضوابط.

ويحتوي أيضًا على ملاحق تدرج اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وهيئات التعاون الأمني الدولي، والأحداث الرئيسية في عام 2023.

www.sipriyearbook.org